

Distr.: General  
23 July 2002  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة السابعة والخمسون  
البند ٨٦ (د) من جدول الأعمال المؤقت\*  
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:  
أزمة الديون الخارجية والتنمية

## أزمة الديون الخارجية والتنمية

تقرير الأمين العام\*\*

## المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	١	..... مقدمة
٣	٥-٢	..... حالة الديون الخارجية للبلدان النامية
٤	٣٤-٦	..... الدين الرسمي
		ألف - التطورات الأخيرة والقضايا المتعلقة في إطار مبادرة الديون للبلدان الفقيرة
٤	٢٥-٦	..... المثقلة بالديون
		باء - مساهمات نادي باريس مؤخرا في تنفيذ المبادرة المعززة المتعلقة بديون
٩	٣٠-٢٦	..... البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
١٠	٣٤-٣١	..... عمليات حديثة العهد لإعادة التفاوض بشأن الديون الرسمية

\* A/57/150

\*\* نظرا لطلب الجمعية العامة في القرار ١٨٤/٥٦ أن يضع هذا التقرير في الاعتبار نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، قدمت هذه الوثيقة في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٢.

- ١٠ ٤٢-٣٥ ..... الديون المستحقة للدائنين الخاصين - رابعا
- ألف - تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية وإعادة هيكلة الدين
- ١٠ ٣٩-٣٥ ..... التجاري
- ١١ ٤٢-٤٠ ..... الأزمات المالية التي تتعرض لها اقتصادات الأسواق الناشئة - بء
- ١٢ ٥٣-٤٣ ..... الاستنتاجات المتعلقة بالسياسة العامة - خامسا
- ١٧ ..... الديون الخارجية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية - الجدول

## أولا - مقدمة

اللازمة لحفز النمو إزاء الطلب العالمي الضعيف وللوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية.

٣ - وقد قدر مجموع حجم ديون البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في نهاية عام ٢٠٠١ بمبلغ ٤٤٢ ٢ بليون دولار أو ٣٨,٢ في المائة من دخلها القومي الإجمالي. وانخفضت الديون طويلة الأجل بنسبة ٢,٤ في المائة والديون قصيرة الأجل بنسبة ٣ في المائة. إلا أنه، في الوقت نفسه، ارتفع استخدام قروض صندوق النقد الدولي بنسبة ١٦ في المائة مقارنة بالسنة السابقة (انظر الجدول أدناه). وقد انخفض مجموع خدمة الديون المسددة من ٣٩٩ بليون دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ٣٨٢ بليون دولار في عام ٢٠٠١، في حين انخفضت المبالغ المتأخرة المتعلقة بالفوائد وأصل الديون من ٣٣ بليون دولار إلى ٣١ بليون دولار.

٤ - ضمن هذه الصورة العامة، سجلت بعض المناطق النامية انخفاضات في مؤشرات الديون. وفي أفريقيا جنوب الصحراء، ارتفعت خدمة الديون بالنسبة إلى كل من الدخل القومي الإجمالي وصادرات البضائع والخدمات. ويعكس هذا الانخفاض تردي البيئة الخارجية التي يواجهها كثير من البلدان الأفريقية المدينة هبوط أسعار البضائع الأساسية، وتردي شروط التجارة، وانخفاض الإيرادات من الصادرات، وارتفاع دفعات خدمات الديون بما يقرب من ١٨ في المائة رغم الانخفاض في مجموع حجم الدين. ولا تزال أفريقيا جنوب الصحراء، وهي موقع معظم البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، تزرع تحت أكبر عبء للديون نسبيا. وتظل نسبة الدين الخارجي إلى الدخل القومي الإجمالي فوق ٧٠ في المائة بل وتتجاوز ١٠٠ في المائة إذا شملت جنوب أفريقيا. وأمريكا اللاتينية هي المنطقة الوحيدة التي زاد فيها مجموع حجم الدين في عام ٢٠٠١ بالقيمة المطلقة، وكذلك بالنسبة للدخل القومي الإجمالي، وحيث هبط الاحتياطي الدولي. وفي منطقة آسيا الشرقية والمحيط الهادئ وفي مجموعة البلدان

١ - طلبت الجمعية العامة، في قرارها ١٨٤/٥٦، إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السابعة والخمسين تقريرا عن أزمة الديون الخارجية والتنمية، واضعا في الاعتبار، في جملة أمور، نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢). واستجابة لذلك الطلب، يبحث هذا التقرير في القضايا الجديرة بالنظر في ضوء نتائج مؤتمر مونتيري، وفي العلاقة بين الديون الخارجية والجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والدولي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبعد عرض التطورات الأخيرة في حالة الديون الخارجية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، يتناول الجزء الثالث الديون المستحقة للدائنين الرسميين، مع إيلاء اهتمام خاص للقضايا المتعلقة في تنفيذ مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويتناول الجزء الرابع التطورات الأخيرة المتعلقة بالتزامات البلدان النامية للدائنين الخاصين. ويختتم التقرير بتوصيات تهدف إلى تعزيز التعاون الدولي في سبيل الوصول إلى حل دائم لمشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية.

## ثانيا - حالة الديون الخارجية للبلدان النامية

٢ - أظهرت حالة الديون الخارجية للبلدان النامية في نهاية عام ٢٠٠١ بعض التحسن، بصفة عامة بالمقارنة بعام ٢٠٠٠. ورغم التباطؤ في الاقتصاد العالمي، أظهرت جميع مؤشرات الديون للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية كمجموعة، تحسنا طفيفا<sup>(١)</sup>. بيد أن كثيرا من البلدان، ولا سيما البلدان الأفريقية جنوب الصحراء، لا تزال تزرع تحت أعباء ديون خارجية ثقيلة مقارنة بنتاجها القومي الإجمالي، ولا تزال تواجه مشاكل كبيرة تتعلق بخدمة الديون تمتص عملتها الخارجية وتقلل من المرونة في الميزانية

## ٢ - مدى التقدم في التنفيذ وشروطه

٧ - منذ منتصف عام ٢٠٠١ وصلت إثيوبيا وسيراليون وغانا نقطة القرار. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٢، أصبح، من حيث المبدأ، ما مجموعه ٢٦ من ٤٢ بلدا من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون مؤهلا لتخفيف العبء مؤقتا. إلا أنه لما كان تخفيف العبء مؤقتا مشروطا بتنفيذ برامج إصلاح سياسات الاقتصاد الكلي وهيكلته، فقد سارع صندوق النقد الدولي إلى حجب المساعدة إلى عدة بلدان<sup>(٤)</sup>. ولم تبلغ نقطة الإكمال في تموز/يوليه ٢٠٠٢ سوى أوغندا وبوليفيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وموزامبيق وبوركينا فاسو وموريتانيا، وظل التقدم أبطأ من المتوقع. ورغم الأخذ بنقاط الإكمال "العائمة" لا تزال تعوق الإسراع في الوصول إلى نقاط الإكمال الصعوبات التي تواجهها البلدان المثقلة بالديون في الوفاء بالشروط قبل وصول نقطة القرار وبعدها.

٨ - ويرد وصف لمشاكل التنفيذ في تقرير صدر مؤخرا عن لجنة التنمية<sup>(٥)</sup>. ومن الأسباب الرئيسية المذكورة لبطء سير التنفيذ العدد الكبير من البلدان التي لم تستطع "البقاء على مسيرة برامجها لإصلاح الاقتصاد الكلي وهيكلته". ولكن المشاكل تتصل أيضا بشروط الصندوق والبنك. وقد لفتت تقارير الأمين العام السابقة عن حالة الديون الخارجية للبلدان النامية الانتباه إلى الصعوبات التي يواجهها كثير من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في الوفاء بالشروط، وهذه تجاوزت في كثير من الحالات قدرتها المؤسسية والإدارية<sup>(٦)</sup>.

٩ - ويتعين على كل بلد من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، كشرط مسبق لتخفيف عبء الديون، أن تعد ورقة لاستراتيجية الحد من الفقر. وتغطي مثل هذه الورقة عادة مجالات السياسة التي يتوقع أن يكون لها أثر مباشر على الفقر، مثل الصحة والتعليم، ولكنها تشمل أيضا عناصر للسياسة تشبه كثيرا عناصر برامج الاقتصاد الكلي والتسوية

النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في أوروبا وآسيا الوسطى، زادت خدمة الديون بالنسبة للصادرات مقارنة بعام ٢٠٠٠، إلا أنها ظلت دون مستويات أواخر التسعينات من القرن الماضي.

٥ - وقد تأكدت في عام ٢٠٠١ الاتجاهات العامة في هيكل ديون البلدان النامية التي تناولها تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين (A/46/415) ويعزى إلى الدائنين الخاصين ٦٠ في المائة تقريبا من مجموع ديون البلدان النامية، وأكثر من ثلثي مجموع ديون البلدان متوسطة الدخل.

## ثالثا - الدين الرسمي

### ألف - التطورات الأخيرة والقضايا المتعلقة في إطار مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون

#### ١ - تخفيف عبء الدين والحد من الفقر

٦ - لقد أكد توافق آراء مونتييري أن تعزيز مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون قد أتاح الفرصة لتقوية الإمكانيات الاقتصادية والجهود المبذولة للتقليل من الحد من الفقر لدى البلدان المستفيدة. بيد أنها بينت أيضا عناصر في تنفيذها تتعين معالجتها لكفالة نجاحها، تلك هي: التنفيذ السريع، والموارد الإضافية، والتقدير الملائمة للقدر على تحمل الديون<sup>(٧)</sup>. وفيما يتعلق بالقضية الأخيرة أشار إلى أنه "ينبغي للاستعراضات المقبلة لقدرة البلدان على تحمل الديون أن تأخذ في الاعتبار أيضا أثر تخفيف عبء الديون على التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية الواردة في إعلان الألفية"<sup>(٨)</sup>. وتم أيضا التشديد على أهمية استمرار المرونة فيما يتعلق بمعايير الأهلية.

الامتثال للشروط وفقا للاتجاهات والجهود العامة بدلا من اعتماد معايير أداء فردية<sup>(١١)</sup>. وبهدف تمكين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من تحديد طرق بديلة للحد من الفقر في إطار محاولة لتحقيق النمو، وجه وزراء المالية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون الانتباه إلى بعض عناصر المشروطة المتصلة بالاقتصاد الكلي التي يبدو أنها تركز على الحد من التضخم على حساب النمو والعمالة. واقترح بالتالي العمل بسرعة على وضع إطارات أكثر مرونة للاقتصاد الكلي موجهة نحو تحقيق النمو.

### ٣ - تحليل القدرة على تحمل الديون وجدول المبالغ المخصصة لتخفيف عبء الديون

١٢ - في إطار البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، يتمثل المؤشر الأساسي للقدرة على تحمل الديون في نسبة الديون إلى الصادرات بالقيم الحالية الصافية، وهي نسبة ١٥٠ في المائة التي تمثل معدل العتبة. وبالنسبة لمعظم البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، يحدد هذا المعدل القدرة على تحمل الديون. ولا يراعى معدل عتبة قدره ٢٥٠ في المائة فيما يتعلق بنسبة الديون الخارجية إلى الإيرادات الضريبية إلا بالنسبة للبلدان التي تتمتع بقاعدة تصدير واسعة.

١٣ - وتتوقف أساسا القدرة على تحمل الدين الخارجي العام عند نقطة الإنجاز وما بعد على الافتراضات التي تكمن وراء إسقاطات هذه المتغيرات. ويوجد حاليا دليل واضح على أن الافتراضات التي تستند إليها تقييمات القدرة على تحمل الديون بالنسبة لعدد كبير من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي أحرزت بالفعل تقدما في العملية ليست واقعية. بالفعل، فإن مسألة القدرة على تحمل الديون قد ازدادت أهمية خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ نظرا إلى تدهور حالة الاقتصاد العالمي.

الهيكلية المنفذة في كثير من البلدان ذات الدخل المنخفض وخاصة في أفريقيا، على مدى العقدين الماضيين من الزمن<sup>(٧)</sup>.

١٠ - وثمة مسألة هامة فيما يختص بالتركيز الجديد على الفقر وهي كيفية التوفيق بين الملكية الوطنية والمشروطة. والأساس المنطقي الأصلي للمشروطة وهو حماية السلامة المالية للمؤسسات بریتون وودز والحفاظ على الطابع الدوار لمواردها. إلا أنه فيما أخذت تلك المؤسسات توسع نطاق عملياتها في البلدان النامية أصبحت مشروطيتها أكثر شدة وتعقيدا وتشمل مجالات كانت لا تندرج في إطار منظمات دولية أخرى فقط، بل وتشمل أيضا استراتيجيات إنمائية وطنية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، مثل إعادة تشكيل الهياكل وتحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص ورفع القيود المفروضة على الأسواق، والأنظمة التجارية، والسياسات المتعلقة بالأسعار والتسويق، والقطاعين المالي والزراعي وقطاع الطاقة. وفي الآونة الأخيرة، أصبحت المشروطة تتصل أيضا بمسائل الحكم السياسي والحكم الاقتصادي. وفي عام ١٩٩٩، بلغ عدد الشروط المرتبطة بالدعم الذي يقدمه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى ١٣ بلدا من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ما متوسطه ١١٠ شرطا للبلد الواحد، ومنها ٧٧ ذات صلة بالحكم<sup>(٨)</sup>. ومع ازدياد عدد الشروط الهيكلية، انخفضت درجة الامتثال للبرامج انخفاضاً حاداً في التسعينات<sup>(٩)</sup>. وقد أعرب كل من اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية والمدير العام لصندوق النقد الدولي عن شواغل تتصل بالمشروطة المفرطة والتدخلية<sup>(١٠)</sup>.

١١ - وبالرغم من أن مؤسسات بریتون وودز قد عززت مؤخرا جهودها لتيسير المشروطة، فإن التقدم المحرز في هذا الصدد كان بطيئا ولم يسرع عملية بلوغ البلدان نقطة الإكمال. وقد دعا مؤخرا وزراء المالية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى تيسير المشروطة بطريقة أكثر فعالية وبتقييم

١٦ - وثمة من يقول إن عدم التوصل إلى المستويات المسقطة من حيث الديون والعائدات من الصادرات يعزى أساسا إلى التنفيذ غير المرضي للإصلاحات الهيكلية وإصلاحات الاقتصاد الكلي، فضلا عن تدهور أحوال الأسواق الخارجية. إلا أنه يبدو أنه بغض النظر عن التدهور الذي حدث مؤخرا في البيئة الخارجية، كان التفاؤل مفرطا بالنسبة للإسقاطات المتعلقة بالصادرات والنمو مقارنة بالاتجاهات الطويلة الأجل. ففي حين بلغ متوسط نمو الصادرات السنوي في البلدان المعتمدة بلدا فقيرة مثقلة بالديون نسبة ٤,٢ في المائة، توقعت التقييمات المتصلة بالقدرة على تحمل الديون نموا سنويا في الصادرات للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠ بنسبة ٨,٥ في المائة، بالاستناد إلى افتراض أن أسعار السلع الأساسية قد ترتفع ارتفاعا حادا وتظل على مستويات عالية طوال العقد. إلا أنه من الصعب تبرير هذا الافتراض بالاستناد إلى الاتجاهات السابقة. ذلك أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يسلمان في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ في توقعاتهما المتصلة بالقدرة على تحمل الديون أن ١٧ بلدا من البلدان البالغ عددها ٢٤ بلدا تعتمد بالنسبة لما يزيد على نصف العائدات من التصدير على ثلاث سلع أساسية رئيسية وأن "أسعار تلك السلع في الأسواق العالمية آخذة في الانخفاض منذ مدة طويلة جدا"<sup>(١٣)</sup>.

١٧ - وفي هذا الصدد، وكما جاء في الفقرة ٤٩ من توافق آراء مونتيري "ينبغي مواصلة استعراض إجراءات الاحتساب والافتراضات المستخدمة في تحليل القدرة على تحمل الديون. ويتعين أن يراعي تحليل القدرة على تحمل الديون عند نقطة الإكمال أي تراجع في توقعات النمو على الصعيد العالمي وفي شروط التبادل التجاري". وجرى التشديد في الفقرة ٥٠ على "ضرورة أن ينظر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في أي تغييرات أساسية في القدرة على تحمل ديون البلدان من جراء حدوث كوارث طبيعية، أو صدمات حادة

١٤ - وبالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون الـ ٢٤ التي بلغت نقطة القرار الخاص بها بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، بلغ متوسط إسقاط نمو الصادرات السنوية غير المرجحة من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠١ نسبة ٩,٤ في المائة، في حين أن المعدل الفعلي لنمو الصادرات خلال السنتين بلغ نسبة ٥,٤ في المائة. وقد شهدت جميع البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ما عدا ستة منها نموا في الصادرات دون النمو المسقط خلال تينك السنتين؛ وفي أوغندا، وغينيا - بيساو، وملاوي، والنيجر، ونيكاراغوا، انخفضت الصادرات فعليا في عام ٢٠٠١ بدلا من أن ترتفع كما كان متوقعا. نتيجة لذلك، إن الإسقاطات الحديثة للبنك الدولي بالنسبة للعائدات من التصدير حتى عام ٢٠٠٥ بالنسبة للبلدان الـ ٢٤ مجتمعة هي حاليا دون الإسقاطات المحسوبة عند نقاط القرار الخاص بكل منها بـ ١٣ في المائة<sup>(١٢)</sup>.

١٥ - وخلافا للإسقاطات الأولية، يقدر متوسط نسبة الديون إلى الصادرات في عام ٢٠٠١ فيما يخص البلدان الـ ٢٤ بما يوازي ٢٢٧,٧ في المائة نظرا إلى النقص في نمو العائدات من التصدير، أي ما يوازي ضعف مستويات الديون التي يعتبر من الممكن تحملها وفقا لمعايير المبادرة. وعلاوة على ذلك، يقدر أن البلدان الأربعة التي بلغت نقطة الإكمال في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ سجلت معدلا قدره ١٥٦ في المائة فيما يتعلق بنسبة الدين إلى الصادرات، أي معدل يفوق الرقم المرجعي للقدرة على تحمل الديون. فوفقا لتقييمات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالذات، من البلدان العشرين التي كانت ما بين نقطة القرار الخاص بها ونقطة الإكمال في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، لم يعد من المتوقع من إثيوبيا، أو بنن، أو بوركينافاسو، أو تشاد، أو رواندا، أو زامبيا، أو السنغال، أو غامبيا، أو غينيا - بيساو، أو ملاوي أن تحقق نسبة ديون إلى صادرات عند نقطة الإكمال تكون دون النسبة المرجعية البالغة ١٥٠ في المائة.

الديون على المستوى الثنائي بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تكون قد تجاوزت العتبة عند نقطة الإكمال تتراوح بين ٥٢٠ و ٩٣٠ مليون دولار<sup>(١٧)</sup>. وقد سلم قادة مجموعة الـ ٧ بالحاجة إلى زيادة المبالغ المخصصة لتخفيف عبء الديون على المستوى الثنائي وإلى توفير موارد إضافية إلى الصندوق الاستئماني لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وفي مؤتمر القمة المعقود في كاناناسكيس، التزم القادة بالعمل مع البلدان المانحة الأخرى والمؤسسات المالية الدولية لكفالة إتاحة الموارد المالية الإضافية الناشئة عن تقديرات جديدة للقدرة على تحمل الديون<sup>(١٨)</sup>.

#### ٤ - تخفيف عبء الديون والمساعدة الإنمائية الرسمية

٢١ - نظراً إلى أنه لم يتمكن حتى الآن سوى أربعة بلدان من بلوغ الأهداف المتعلقة بالمعونة التي حددتها الأمم المتحدة، فقد حث توافق آراء مونتيري للبلدان المتقدمة النمو التي لم تبذل جهوداً ملموسة لتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية و ٠,١٥ في المائة إلى ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو لأقل البلدان نمواً على النحو الذي أعيد تأكيده في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، على أن تفعل ذلك<sup>(١٩)</sup>. وشجع البلدان المانحة على القيام بخطوات تكفل ألا ينتقص ما تقدمه من موارد لتخفيف عبء الديون من موارد المساعدة الإنمائية الرسمية المعتمت توفيرها للبلدان النامية<sup>(٢٠)</sup>. وأعرب في هذا المجال عن أوجه القلق التي برزت منذ الشروع بمبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ويبدو أن التطورات الأخيرة التي شهدتها تدفقات المعونة أثبتت فعلاً أن أوجه القلق هذه كانت في محلها<sup>(٢١)</sup>.

٢٢ - وتفيد أرقام البنك الدولي بأن التدفقات الإسمية لمنح المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان الفقيرة المثقلة

في شروط التبادل التجاري أو نشوب صراعات، لدى وضع التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة“. وتم التسليم أيضاً بالحاجة إلى مجموعة السبعة، التي طلبت من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إجراء "تقييم للمنهجية اللازمة لتقدير الحاجة إلى المساعدة الإضافية (أو القصوى) عند نقطة الإكمال وقيمة تلك المساعدة" و "كفالة أن تستند التنبؤات المتصلة بالقدرة على تحمل الديون إلى افتراضات حصرية وحذرة فيما يتصل بالنمو والصادرات"<sup>(١٤)</sup>.

١٨ - وبغية تمكين الحكومات من مواصلة الإنفاق بغرض الحد من الفقر تمثيلاً مع الأهداف الإنمائية الدولية، ينبغي تحديد أرقام مرجعية للقدرة على تحمل الديون فيما يتعلق بنسبة خدمة الديون إلى الصادرات ونسبة خدمة الديون إلى إيرادات الميزانية، وينبغي الاضطلاع بتقييمات سنوية للقدرة على تحمل الديون تراعي الدين الخارجي والدين الداخلي على حد سواء وتجري خلال الفترة ما بين نقطة القرار ونقطة الإكمال، وكذلك بعد بلوغ نقطة الإكمال، وزيادة المبالغ المخصصة لتخفيف عبء الديون عند الاقتضاء<sup>(١٥)</sup>.

١٩ - وقد سمحت المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون بزيادة المبالغ المخصصة لتلك البلدان من أجل تخفيف عبء ديونها بعد أن تكون قد بلغت نقطة القرار الخاص بها في "حالات استثنائية تكون فيها صدمات خارجية قد غيرت بصورة أساسية ظروف تلك البلدان"<sup>(١٦)</sup>. وحتى الآن، أفاد بلد واحد، هو بوركينا فاسو، من هذا الظرف الاستثنائي. إلا أنه بالنسبة للمبادرة، ككل، ليس من الواضح كيفية تحديد قيمة المبالغ الإضافية التي ينبغي تخصيصها لتخفيف عبء الديون في الحالات التي يكون قد تم فيها تجاوز عتبة القدرة على تحمل ديونها عند نقطة الإكمال.

٢٠ - وإن تقديرات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بشأن القيمة الإضافية اللازم توفيرها في إطار التعاضدي عن

## ٥ - مشاركة الدائنين

٢٤ - لفت وزراء مالية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون الانتباه إلى مشكلة تتعلق بشمولية هذه المبادرة مردّها أن بعض الدائنين يواجه صعوبات أو لا يرغب في المشاركة مشاركة كاملة في هذه المبادرة<sup>(٢٤)</sup>. ومن الصعب كفالة مشاركة هؤلاء الدائنين لأن القرار الذي يتخذه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بشأن مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون غير ملزم للدائنين، كما أن المحاضر المتفق عليها لنادي باريس لا تحمّل الدائنين غير الأعضاء في نادي باريس أية التزامات.

٢٥ - واقترحت شبكة وزراء مالية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون عقد مؤتمر يضم هذه البلدان والمؤسسات المالية الدولية والمانحين غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وغيرهم من الدائنين الثنائيين والمتعددين بغية الاتفاق على آليات ابتكارية لتخفيف عبء الديون تشمل إنشاء مركز لإعادة الشراء تابع للمؤسسة الإنمائية الدولية وموارد صندوق استثماني للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومنحاً من البلدان المانحة لتخفيف عبء الديون المستحقة للبلدان التي تلقت هي نفسها تخفيفاً تسهلياً لعبء ديونها<sup>(٢٥)</sup>. وناشدت مجموعة السبعة مؤسسات بريتون وودز مضاعفة الجهود المبذولة في سبيل تشجيع وتيسير مشاركة المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية والصغيرة وتشجيع مشاركة المانحين الثنائيين غير الأعضاء في نادي باريس الأعضاء في الصندوق والبنك. أما فيما يتعلق بمشاركة الدائنين التجاريين فقد طلبت هذه المجموعة إلى البنك والصندوق إعداد تقرير شامل عن الدعوى القضائية المرفوعة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وعن إمكانية تقديم المساعدة التقنية إلى هذه البلدان في هذا السياق، ودعت إلى تشجيع الدائنين الثنائيين على عدم بيع مطالباتهم في سوق الديون الثانوية<sup>(٢٦)</sup>.

بالديون قد انخفضت منذ الشروع في مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي شملت ٢٧ بلداً من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون الـ ٤٢<sup>(٢٧)</sup>. وبلغ متوسط التدفق السنوي لهذه المنح إلى جميع البلدان الفقيرة المثقلة بالديون مجتمعة ٨,٢ بليون دولار في الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٠ مقارنة بمبلغ ٩,٧ بليون دولار للفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٦، أي بانخفاض نسبته ١٥,٧ في المائة. وتندر هذه الحالة بالخطر وخاصة بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي لم تبلغ بعد نقطة القرار. وكان متوسط ما تتلقاه سنويا من منح المساعدة الإنمائية الرسمية أقل بنسبة ٣٥,٧ في المائة في الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٠ مقارنة بالفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٦. ولم تنجُ البلدان النامية الأخرى من هذا الاتجاه الهبوطي لمنح المساعدة الإنمائية الرسمية، إلا أن ما تلقت من تمويل خارجي لم يهبط إلا بنسبة ٢,٨ في المائة خلال الفترة نفسها.

٢٣ - وسلّم توافق آراء مونتيري في الفقرة ٤٣ بأن بالإمكان الإسهام إلى حد كبير في تحقيق القدرة على تحمل الديون الطويلة الأجل من خلال تقديم تمويل رسمي بشكل منح. ويشكل الاتفاق بين قادة مجموعة السبعة "على ضرورة أن ينظر المانحون الثنائيون في تمويل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون "سابقاً" من خلال القيام بشكل رئيسي بتقديم المنح لفترة مستمرة" خطوة هامة في هذا الاتجاه<sup>(٢٨)</sup>. بيد أن ما يساوي ذلك أهمية هو ألا يتم على حساب بلدان نامية فقيرة أخرى تخفيف عبء الديون من جانب المانحين الثنائيين والمتعددين وتقديم مستوى منح أعلى من منح المساعدة الإنمائية الرسمية بغية كفالة قدرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على تحمل الديون الطويلة الأجل.



أما بالنسبة إلى غانا فوافق الدائنون على تعديل تاريخ وقف جدولة ديونها من عام ١٩٨٣ إلى ١٩٩٩.

٢٨ - وحصلت سيراليون وكوت ديفوار أيضا على تخفيف لأعباء ديونها من نادي باريس وذلك دعما للاتفاقات الجديدة المبرمة مع صندوق النقد الدولي في إطار مرفق النمو وتخفيف حدة الفقر. وحصلت سيراليون على إعادة هيكلة تسديد خدمة ديونها وفق شروط نابولي، وحصلت كوت ديفوار على الأمر عينه. بموجب شروط ليون. ويتوقع هذان البلدان الحصول على تدابير إضافية لتخفيف ديونها بغية "بلوغ" خفض ديونها نسبة ٩٠ في المائة وفقا لشروط كولونيا ما أن يبلغ كل منهما نقطة القرارات، الموضوعة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٢٩ - ورغم تيسير وتبسيط إجراءات نادي باريس المتعلقة بإعادة هيكلة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، لا تزال الاتفاقات معقدة نسبيا كما أن تنفيذها يستلزم - كما هي الحال بمقتضى اتفاقات أخرى بنادي باريس - إجراء مفاوضات ثنائية تتطلب وجود قدرة تقنية كبيرة في البلدان المعنية. ويعرض حاليا عدد من البلدان الدائنة تخفيفا لعبء الديون على أساس ثنائي بالإضافة إلى تخفيف عبء الديون المعروض في إطار نادي باريس. ويعني هذا الأمر أنه يمكن للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون أن تتوقع حصول مزيد من عمليات الشطب لديونها المقدمة من نادي باريس. بيد أن اتفاقات نادي باريس لم تعكس هذه التدابير حتى الآن، الأمر الذي يمثل أثباع نهج الحد الأدنى.

٣٠ - ويساور البلدان المتلقية بعض القلق إزاء عدم قيام نادي باريس بوضع الصيغة النهائية للمحاضر المتفق عليها بشأن التخفيف المؤقت لديون صغار المدينين وللبطء الشديد الذي غالبا ما يتسم به التقدم في إبرام الاتفاقات الثنائية. ويساورها قلق آخر يتمثل في إمكانية أن يستثني بعض

## باء - مساهمات نادي باريس مؤخرا في تنفيذ المبادرة المعززة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

٢٦ - شكلت مواصلة تنفيذ المبادرة المعززة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون محور أنشطة نادي باريس. فخلال النصف الثاني من عام ٢٠٠١ والنصف الأول من عام ٢٠٠٢ أبرمت سبعة من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون اتفاقات جديدة لإعادة جدولة ديونها أو إعادة هيكلتها؛ وحصلت ثلاثة منها بلغت نقطة الإكمال على خفض لحجم ديونها. بموجب مبادرة كولونيا (المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون)، الأمر الذي يشير مبدئيا إلى خروجها من عملية إعادة جدولة الديون التي يجريها نادي باريس. وبعدها بلغت جمهورية تنزانيا المتحدة وموزامبيق نقطة الإكمال لكل منهما بموجب مبادرة كولونيا في عام ٢٠٠١، أبرمتا مجموعة اتفاقات شطب. بموجبها معظم ديونها غير الخاضعة لشروط تسهيلية والمستحقة قبل تاريخ الانقطاع لدائنين من نادي باريس. وحصلت بوركينا فاسو على اتفاق مماثل بشأن خفض حجم ديونها في عام ٢٠٠٢. ومن المقرر أن تبرم موريتانيا اتفاقا للتخلص من حجم ديونها في تموز/يوليه ٢٠٠٢. وبسبب التفاوت الكبير في أداء صادرات بوركينا فاسو بين الإسقاطات التي وضعت عند نقطة القرار من جهة والنتائج المنجزة عند نقطة الإكمال من جهة أخرى، تعهد الدائنون باتخاذ مزيد من تدابير خفض الديون تشمل عمليات شطب ثنائية إضافية للمساعدة في بلوغ هذا الهدف.

٢٧ - وبعد بلوغ رواندا وغانا نقطة القرارات حصلنا على إعادة جدولة التدفقات. بموجب شروط مبادرة كولونيا. وكان سبق لغانا أن أبرمت اتفاقا مؤقتا بشأن إعادة هيكلة تسديد خدمة ديونها. بموجب شروط نابولي في عام ٢٠٠١.

أكثر مؤاتاة لها من الاتفاقيين السابقين اللذين أبرمتها مع دائنيها الرسميين في أعقاب أزمة شرق آسيا.

٣٤ - وتراكت لدى عدد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أحجام ضخمة من الديون الخارجية منذ حصولها على استقلالها وهي تواجه حاليا صعوبات في تسديد خدمة هذه الديون. وقد توجه العديد منها إلى نادي باريس طلبا للمساعدة. وأبرمت فيرغيزستان اتفاقا لإعادة الجدولة تضمن شروطا غير تسهيلية مماثلة إلى حد كبير لتلك التي حصلت عليها جورجيا قبل سنة.

#### رابعا - الديون المستحقة للدائنين الخاصين

##### ألف - تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية وإعادة هيكلة الدين التجاري

٣٥ - قياسا بالأصول الخارجية التي تملكها المصارف التي تقدم تقاريرها إلى مصرف التسويات الدولية، انخفضت الديون المصرفية المقدمة إلى البلدان النامية وبلدان أوروبا الشرقية بنسبة ٢٣ في المائة بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠١، مما خفض حصة هذه البلدان من مجموع إقراض المصارف في مجال إبلاغ مصرف التسوية الدولية، من ١٢,٢ في المائة عام ١٩٩٧ إلى ٧,٤ في المائة عام ٢٠٠١. ولا يعزى هذا التطور إلى انخفاض الإقراض المقدم من المصارف الدولية فحسب بل أيضا إلى الجهود التي يبذلها الدائنون، وخاصة في شرق آسيا، من أجل خفض تعرضهم للمخاطر الخارجية.

٣٦ - وواصل إصدار البلدان النامية وتلك التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لسندات الدين اتجاه الهبوط الذي كان قد بدأ عام ١٩٩٨. وعلى غرار الانخفاض الذي شهدته القروض المصرفية شهدت آسيا بشكل خاص انخفاضا في إصدار سندات الدين. فقد انخفضت عمليات الإصدار الإجمالية في المنطقة إلى أكثر من النصف بين عامي ١٩٩٧

الدائنين في نادي باريس من تخفيف الأعباء هذا أنواعا معينة من الديون، في حين يقدم البعض الآخر تخفيفا لأعباء الديون بطرق لا تسمح برصد أموال تمكن الحكومة المتلقية من تنفيذ ورقة استراتيجية الحد من الفقر<sup>(٢٧)</sup>.

#### جيم - عمليات حديثة العهد لإعادة التفاوض بشأن الديون الرسمية

٣١ - خارج إطار البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، نظر الدائنون الأعضاء في نادي باريس خلال عام ٢٠٠١ والنصف الأول من عام ٢٠٠٢ في حالات إندونيسيا وقرغيزستان وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وباكستان، وحصل الأخيران على اتفاقات بارزة للتخفيف من عبء الديون.

٣٢ - واقتصرت بشكل رئيسي حتى الآن العمليات الإجمالية لنادي باريس الهادفة إلى خفض الديون بشكل كبير على أفقر البلدان المدينة في إطار البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، واستثنت من هذه العمليات الاتفاقات التي أبرمت مع بولندا ومصر في مطلع التسعينات والتي شكّلت مخرجا لهما من عملية إعادة الجدولة. وأبرم اتفاق مماثل مع جمهورية يوغوسلافيا المتحدة. أما الاتفاق الجديد الذي أبرم دعما للترتيب الجديد الممتد على ثلاث سنوات في إطار مرفق النمو وتخفيف حدة الفقر الذي أجرته باكستان مع صندوق النقد الدولي فقد خطا خطوة ريادية من حيث تطبيق إعادة الجدولة على مجمل الديون المستحقة قبل تاريخ الانقطاع عن التسديد، ومن حيث أنه ينطوي على تمديد طويل لفترة التسديد تتخطى إلى حد بعيد شروط هيوستن القياسية.

٣٣ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٢ حصلت إندونيسيا - وهي على غرار باكستان بلد منخفض الدخل يستفيد من خدمات البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الإنمائية الدولية - على شروط هيوستن القياسية، بل وكانت هذه الشروط

٣٠ مليار دولار. وحصلت الحكومة الأرجنتينية من خلال هذه العملية على تمديد لتواريخ استحقاق الديون. إلا أن ذلك كان على حساب رفع معدلات الفائدة.

## باء - الأزمات المالية التي تتعرض لها اقتصادات الأسواق الناشئة

٤٠ - اعترافا بالفوائد الكامنة للدخار الأجنبي بوصفه مكملا للدخار الداخلي في تمويل الاستثمارات في القطاعين العام والخاص بالبلدان النامية، وجه توافق آراء مونتيري الانتباه إلى ضرورة قيام الحكومات بتهيئة الأحوال الداخلية المواثية لاستدامة هذا النوع من التمويل عن طريق "استراتيجيات وطنية شاملة لرصد وإدارة الديون الخارجية" و "سياسات سليمة في الاقتصاد الكلي وإدارة الموارد العامة". ووجه التوافق الانتباه أيضا في الفقرة ٤٧ إلى "ضرورة تقاسم المدينين والدائنين المسؤولية عن منع وحل المشاكل المتعلقة بالمدونية غير المقدر عليها".

٤١ - وقد أصبحت إدارة الديون الخارجية أكثر صعوبة في البلدان النامية بالنظر إلى التحرير السريع لحسابات رأس المال الذي كثيرا ما يؤدي إلى زيادة تدفقات رأس المال إلى الأسواق الناشئة، وبالتالي إلى تقلب أسعار الصرف وتدهور أرصدة الحسابات الجارية. وكثير من هذه التدفقات لا علاقة له بالاستثمارات الحقيقية ويخضع لتقلبات مباحثة. وفي الآونة الأخيرة، تعرض بلدان من الأسواق الناشئة، هما الأرجنتين وتركيا، لنكستين كبيرتين في نموها الاقتصادي كانت لهما علاقة وثيقة بمستويات المدونية غير المقدر عليها في البلدين. وبعد عدة تدخلات لصندوق النقد الدولي بهذا الشأن من أجل إعادة الثقة إلى الأسواق واستمرار برامج التكيف على مسارها، اضطرت كل من الأرجنتين وتركيا إلى تعويم عملتيهما بالنظر إلى تسارع تدفقات رأس المال إلى الخارج. وعانى البلدان من أزمة اقتصادية عميقة، رغم أن السياسة

و ٢٠٠١، بل إن الإصدارات الصافية انخفضت حتى بشكل أكثر حدة فشهد عام ٢٠٠١ نسبة إصدار سلبية بسبب فيض الإصدارات الجديدة على إعادة تمويل السندات المستحقة. وكما كانت عليه الحال في السنوات الأربع الماضية، أصدرت أمريكا اللاتينية أكثر من نصف جميع الإصدارات الجديدة لعام ٢٠٠١، حتى أن حصتها في صافي الإصدارات خلال تلك السنة زادت على ٨٥ في المائة.

٣٧ - وفي عام ٢٠٠١ أعاد عدد من البلدان النامية هيكله ديونه مع الدائنين الخاصين من خلال عمليات إعادة شراء أو تبادل للديون<sup>(٢٨)</sup>. وفي حالة ثلاثة من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون هي جمهورية تنزانيا المتحدة واليمن وهندوراس، مؤل مانحون رسميون ثنائيون ومتعددون عمليات إعادة شراء ديون كل منها.

٣٨ - وخفض أيضا بعض البلدان المتوسطة الدخل ديونه الخارجية من خلال إجراء معاملات في السوق الثانوية لسندات بريدي. وبذا تمكن الأردن من الوفاء بمبلغ ٤٤ مليون دولار من سندات بريدي المستحقة في عام ٢٠٠١. وواصلت المكسيك إجراء عمليات التبادل. وتمكنت المكسيك بشكل إجمالي بين نيسان/أبريل ٢٠٠١ وأيار/مايو ٢٠٠٢ من الوفاء بأكثر من ١,٨ مليارات دولار من سندات بريدي المستحقة، حتى لم يعد مستحقا عليها بحلول منتصف عام ٢٠٠٢ أي سندات حسم من نوع بريدي.

٣٩ - وتجري الأرجنتين كذلك منذ عام ١٩٩٧ العديد من عمليات التبادل بسندات بريدي بغية إعادة هيكله ديونها. واستمر هذا النوع من العمليات في ٢٠٠١. ورغم أن ديونها الخارجية لم تكن في وضع يسمح لهذا البلد بمواصلة الاقتراض، فإن هذه العمليات لم تحمل معها أي عنصر لتخفيف عبء الديون. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠١ دخلت الأرجنتين في أكبر عملية لتبادل الدين شملت سندات داخلية وخارجية بقيمة

من مقترحات متعلقة بالسياسة العامة فيما يخص تسوية مشاكل المديونية في البلدان النامية.

٤٤ - ورغم استمرار الجهات الدائنة الثنائية في شطب الديون الرسمية لعدة بلدان منخفضة الدخل، وتجاوز ذلك جزئياً نطاق الالتزامات المعلنة في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ورغم التقدم المحرز في المناقشة بشأن إجراءات تسوية الديون الدولية للدائنين الخاصين، ما زالت الحاجة قائمة للمزيد من الخطوات باتجاه تحقيق حل دائم لمشاكل المديونية التي تعاني منها فئات مختلفة من البلدان النامية. ولا تزال مستويات الديون الخارجية غير المقدور عليها في عدة بلدان منخفضة ومتوسطة الدخل تقف حجر عثرة في طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتزيد من خطر الفشل في تحقيق أهداف الألفية المتعلقة بالتنمية والحد من الفقر.

٤٥ - وفي ضوء البطء المتواصل في تنفيذ مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ينبغي النظر في تبسيط الإجراءات وإعادة النظر في محتوى المشروطة. ويبدو، على وجه الخصوص، أن معايير الأداء ذات الصلة الوثيقة بأهداف الحد من الفقر أكثر ملاءمة من المعايير المطبقة في برامج التكيف السابقة. وينبغي النظر في تدابير تتخذ النمو محورا لعملية الإصلاح. يجب بلورة تدابير محددة للإسراع بتطوير عملية تحليل الفقر والآثار الاجتماعية، وتزويد البلدان بالأدوات اللازمة لإجراء تلك التحاليل بمفردها بغية تفادي تضارب المصالح<sup>(٢٩)</sup>.

٤٦ - ونظراً للمشاكل الاقتصادية الهامة التي تواجهها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بما فيها ضعف القدرة على الادخار، والاعتماد على المعونة، وتركز الصادرات والاعتماد على الواردات، وهي مشاكل استفحلت بسبب تدهور البيئة الخارجية، تدعو الحاجة إلى التمكين من

الاقتصادية لكل من البلدين قد وضعت كجزء من البرامج المدعومة من قبل مؤسسات بريتون وودز. وقد كان للأزمة في الأرجنتين وتركيا عدد من الخصائص المشتركة مع الأزمات التي عاشتها بلدان أخرى من الأسواق الناشئة التي كانت تستخدم تثبيت أسعار الصرف أساساً لبرامج التكيف الرامية إلى مكافحة التضخم. ومرة أخرى، يتبين من هذه التجارب أن زيادة تدفقات رأس المال كثيراً ما تؤدي، حين تقترب بتحرير الأسواق المالية، إلى ارتفاع حقيقي في قيمة العملة وزيادة العجز في الحسابات الجارية، مما يتطلب المزيد من تدفقات رأس المال لدفع المبالغ المتزايدة لخدمة الدين. ويؤدي الضعف المالي الناجم عن ذلك، في نهاية المطاف، إلى توقع تقلب حاد في قيمة العملة وتدفقات سريعة لرأس المال إلى الخارج، مما يؤدي إلى ارتفاع سريع لأسعار الصرف وزيادات كبيرة في أسعار الفائدة. ولم يكن بعد تأثير الأزميتين الماليتين في الأرجنتين وتركيا على الاقتصادات الأخرى واضحاً في منتصف عام ٢٠٠٢، غير أن ثمة قلقاً متزايداً من إمكانية تعرض اقتصادات أخرى، وخاصة في أمريكا اللاتينية، لصعوبات.

٤٢ - ومنذ عام ١٩٩٧، تدهورت مؤشرات المديونية أيضاً في بعض البلدان الأخرى المنتمية إلى ما يسمى بـ "بيكر - ١٥" في الثمانينات. وكان التدهور في البرازيل بالحدة نفسها التي كان فيها في الأرجنتين تقريباً. ورغم أن التدهور في إكوادور وبيرو والجزائر وكولومبيا كان أقل حدة، فإن نسب الديون أو خدمة الديون إلى الصادرات كانت أسوأ في عام ٢٠٠٠ منها في منتصف الثمانينات في هذه البلدان أيضاً.

### خامساً - الاستنتاجات المتعلقة بالسياسة العامة

٤٣ - أكد توافق آراء مونتيري استمرار أهمية ما قدم في التقريرين السابقين للأمم المتحدة العام (A/55/422) و (A/56/262)

وزيادة تلك التدفقات باتجاه البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وغيرها من البلدان الفقيرة. وبالنظر إلى ضعف قدرة تلك البلدان على الادخار الداخلي، فسيكون لتخفيف عبء الديون، والمساعدة الإنمائية الرسمية، دور حفاز وحاسم في زيادة النمو وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٩ - ويواجه أيضا عدد من البلدان النامية الأخرى ذات الدخل المنخفض أو المتوسط أو التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية أعباء متعلقة بالدين العام الخارجي تتجاوز عتبة القدرة على تحمل الديون في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وتبعاً لذلك، ينبغي النظر في إمكانية توخي قدر أكبر من المرونة في تحديد معايير الأهلية للاستفادة من تخفيف عبء الديون، وذلك لتعزيز نوعية الجهود المبذولة في تلك البلدان للحد من الفقر. وفي هذا الصدد، يمكن النظر في إجراء تقييم مستقل للقدرة على تحمل الديون، بغية تحديد مستوى التخفيف اللازم لعبء الديون، وذلك ليس للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وحدها، بل وكذلك للبلدان الأخرى المنخفضة والمتوسطة الدخل التي تعاني من المديونية. ويمكن أن يساعد ذلك في إزالة حاجة العديد من البلدان المثقلة بالديون إلى إعادة جدولة ديونها مرارا وتكرارا، وهي الطريقة المتبعة غالبا في نادي باريس حتى الآن.

٥٠ - وقد تبين مرة أخرى من تجربة الأرجنتين وتركيا مؤخرا أن إدارة الديون الخارجية ذات صلة وثيقة بنوعية الإدارة المالية وإدارة الاقتصاد الكلي وأسعار الصرف، وبنظام حسابات رأس المال. وقد أخفقت العمليات الرسمية للإنقاذ من الإفلاس، المقترنة بالدعوة إلى توخي سياسات ترمي إلى إعادة الثقة، بما في ذلك تشديد الضوابط في المجالين المالي والنقدي، في وقف هجرة رؤوس الأموال وما نتج عنها من انهيار لقيمة العملة. كما أن من الصعب التوفيق بين عمليات الإنقاذ من الإفلاس تلك والأساس المنطقي لحرية السوق، فالجميع يتفق على أن الانضباط لا يتحقق في السوق إلا إذا

الحصول بسرعة أكبر على تمويل خارجي كاف من أجل تصميم وإقامة شبكة أمان اجتماعية، فضلا عن الاستثمار من القطاعين العام والخاص. وكما اقترح في تقارير سابقة للأمم العام، يمكن أن ينظر بجدية في "تركيز" عملية تخفيف عبء الديون "في البداية"، أي منذ نقطة القرار فصاعدا. وبالمثل، تجدر مواصلة النظر في قيام جميع البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بوقف مؤقت لمدفوعات خدمة ديونها عند نقطة القرار بشأن دينها، وهو وقف مفروض فعلا في الوقت الحاضر من قبل بعض الحكومات الصناعية.

٤٧ - ويُعترف الآن بأن الافتراضات التي تستند إليها التقييمات المتعلقة بالقدرة على تحمل الديون تتسم بالتفاؤل. ويمكن إضفاء قدر أكبر من الواقعية على التوقعات المتعلقة بالنمو وعائدات الصادرات في تلك التقييمات عن طريق وضع الصدمات الخارجية الماضية في الاعتبار من خلال تحليل التقلبات والاحتمالات. ومن التدابير الأخرى التي تستحق دراسة متروية، في مجال تعزيز استراتيجيات الحد من الفقر، وضع هامش للأمان لاتقاء الصدمات في المستقبل وإنشاء آليات لتمويل الطوارئ. ويمكن تحقيق هامش الأمان المذكور إذا كانت العمليات الثنائية الإضافية لإلغاء الديون والتي تتجاوز الشروط المتفق عليها في كولونيا، تتعلق بمبالغ مضافة كلية لأموال إلى تخفيف عبء الديون في إطار المبادرة، على نحو ما تعهدت به بعض الحكومات. ويمكن بدء العمل بتمويل الطوارئ عن طريق "تعويم مبالغ إضافية" في إطار مرفق الحد من الفقر وتعزيز النمو يمكن دفعها في حالة وقوع صدمات<sup>(٣٠)</sup>.

٤٨ - وبما أن نجاح مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون يتوقف على كون تخفيف عبء الديون مضافا لإجمالي التحويلات السابقة لتخفيف ذلك العبء، فمن الضروري أن تقوم البلدان المانحة بمضاعفة جهودها من أجل الامتثال لأهداف المساعدة الإنمائية الرسمية المتفق عليها،

٥٢ - وفي ضوء آخر هذه التجارب، أكد اتفاق آراء مونتريري، في الفقرة ٥١ منه "أهمية وضع مجموعة من المبادئ الواضحة لإدارة وحل الأزمات المالية بحيث تؤمن تقاسماً عادلاً للأعباء بين القطاعين العام والخاص وبين المدينين والدائنين والمستثمرين". وبالرغم من أن مجلس صندوق النقد الدولي قد سلم بأن البلدان ربما رأت أن هناك ضرورة لتطبيق التجميد من جانب واحد كخيار أخير تلجأ إليه، إلا أن الصندوق لم يستطع حتى الآن إيجاد الحماية القانونية للدائنين، على نحو وقف للدعاوى القضائية. وفي ضوء الصعوبات التي تقف في طريق تنفيذ العمل الطوعي لإيجاد حلول لمسألة دين الأرجنتين، وفشل محاولات صندوق النقد الدولي للتدخل من أجل تحقيق الاستقرار في الأرجنتين وتركيا، أصبحت المقترحات المتعلقة بوضع مدونات دولية للإفلاس وتجميد الأوضاع تجد أذناً صاغية.

٥٣ - ويمثل اللجوء بصورة مؤقتة إلى تعليق إمكانية التحويل وتجميد الأوضاع، فيما يتعلق بسداد الديون الخارجية، خياراً عملياً (ربما كان هو الخيار العملي الوحيد في بعض الحالات) لإيجاد حل بطريقة منتظمة لمسألة الدين الخارجي والمحلي، وتحقيق استقرار أسعار صرف العملات في البلدان التي تواجه مشاكل سيولة على المستوى الدولي<sup>(٣١)</sup>. وفيما يتعلق بالديون الدولية، يشمل تجميد الأوضاع تعليق الدفعات من قبل الحكومات نفسها، بينما يتطلب الأمر في حالة ديون القطاع الخاص الخارجية فرض قيود مؤقتة على تبادل العملات، مما يقيد الدفعات في الخارج فيما يتعلق بمعاملات معينة، بما في ذلك سداد الفوائد. وقد يتطلب الأمر فرض قيود إضافية على معاملات حسابات رأس المال بالنسبة للمقيمين وغير المقيمين. وبينما قد تكون هناك ضرورة لقدرة من المرونة من أجل الوفاء باحتياجات معينة للحالات المختلفة، فإن وجود إطار عمل فعال سيتطلب إشراك آليات طوعية وإلزامية. وسيستلزم الأمر أن يصحب

تحمل الدائنون عواقب المجازفات التي يقومون بها. ولم يعد المجتمع الدولي يقبل تلك العمليات بالسهولة نفسها بسبب تزايد حجم التمويل المطلوب. وعلى ما يبدو، فإن النهج الدولي للتدخل في حالات الأزمة يفتقر كذلك إلى الاتساق وقابلية التنبؤ به. ففي حين قُدم تمويل إضافي إلى تركيا للوفاء بالتزاماتها الخارجية وتفاذي العجز عن السداد، لم تتلق الأرجنتين مثل هذا الدعم واضطرت إلى تعليق خدمة الديون في نهاية عام ٢٠٠١ حين لم تستطع الوفاء بالشروط المتعلقة بمواصلة صندوق النقد الدولي توفير الائتمانات لها.

٥١ - وما زال النظام المالي الدولي يفتقر إلى استراتيجية دولية مترابطة وواقعية لمعالجة المسائل المرتبطة بعدم الاستقرار المالي في البلدان النامية وقدرتها على تحمل الديون. ففي غياب مثل هذه الاستراتيجية يكون هناك عنصر مخاطرة يتمثل في أن البلدان النامية ستقع في "حالة الفوضى" التي كلفت أمريكا اللاتينية ضياع عشرات سنوات في فترة الثمانينات. ويعطي تفاقم ديون الأرجنتين إلى درجة العجز عن السداد مثالا آخر لهذه المخاطرة. وما زال عدم التيقن يكتنف طرائق التدخل الرسمي في الأزمات السياسية في أنظمة السوق الاقتصادية الناشئة، الأمر الذي يضيف المزيد من التقلب إلى حساسية السوق. ويبدو أن الحاجة هي على أشدها الآن إلى صياغة آليات لإعادة الهيكلة، وخفض مديونية حكومات البلدان النامية للدائنين الخاصين على المستوى الدولي، حسب الاقتضاء، استناداً إلى مبادئ شبيهة بالمبادئ التي تحكم التشريعات الوطنية المتعلقة بالإفلاس في البلدان المتقدمة النمو. وربما يؤدي اتخاذ إجراءات لمعالجة الأمر بطريقة منظمة، إلى كفالة تحمل الدائنين والمستثمرين لتتائج المخاطر التي يخوضونها، وإلى توزيع عبء الدين بصورة متساوية بين المدينين والدائنين، وفيما بين الفئات المختلفة للدائنين.

٢٠٠١، الفصل الأول، الصفحة ٢٠ من النص الانكليزي،  
والفصل السادس، الصفحة ٢٤.

(٨) انظر D. Kapur and R. Webb, "Governance-related conditionality of the international financial institutions", *G-24 Discussion Papers No. 6*, United Nations, New York and Geneva, August 2000, p. 6

(٩) انظر M. Mussa and M. Avestan, *The IMF Approach to Stabilization*, IMF Working Paper No. 104, Washington D.C., 13 September 2000

(١٠) انظر Communiqué of the International Monetary and Financial Committee of the Board of Governors of the International Monetary Fund, 24 September 2000, Washington, D.C. para. 11P and H. Köhler, Address to the Board of Governors, fifty-fifth annual meeting, Prague, 26 September 2000.

(١١) Declaration of the sixth HIPC Ministerial Meeting, London, 5 March 2002, p. 3, available from [http://www.dri.org.uk/pdfs/Min\\_Meeting\\_March\\_02.pdf](http://www.dri.org.uk/pdfs/Min_Meeting_March_02.pdf)

(١٢) IMF and IDA, *the Enhanced HIPC Initiative and the Achievement of Long-Term External Debt Sustainability*, p. 7, table 1 and appendix table 5

(١٣) IMF and IDA, *The Enhanced HIPC Initiative and the Achievement of Long-Term External Debt Sustainability*, p. 21 and appendix table 1

(١٤) "Delivering on the promise of the enhanced HIPC Initiative", Statement by G 7 Leaders, Kananaskis, Canada, 27 June 2002, University of Toronto Library, G 8 Information Centre.

(١٥) Declaration of the sixth HIPC Ministerial Meeting, London, 5 March 2002, p. 2

(١٦) IMF and IDA, *the Enhanced HIPC Initiative and the Achievement of Long-Term External Debt Sustainability*, p. 24

(١٧) المرجع نفسه، p. 25 and table 4

(١٨) انظر "Delivering on the promise of the enhanced HIPC Initiative"

مثل هذه الترتيبات توفر عمليات تمويل رسمي يمكن التنبؤ بها، وتكون خاضعة لقيود محددة مسبقا، تهدف في المقام الأول إلى مساعدة البلدان الدائنة على المحافظة على تدفق الواردات وتفادي حدوث تراجع حاد في الأنشطة الاقتصادية، بدلا عن الاحتفاظ بحسابات مفتوحة لرأس المال. وبصفة عامة، يتعين أن تكون إمكانية الحصول بطريقة عادية على تسهيلات من صندوق النقد الدولي، بعد تكييفها بصورة مناسبة لتوسع الإنتاج والتجارة على المستوى العالمي، كافية للوفاء بهذه الاحتياجات.

### المواشي

(١) هذا التقرير يستند إلى البنك الدولي، "تمويل التنمية العالمية ٢٠٠٢ (واشنطن العاصمة، ٢٠٠٢).

(٢) انظر تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق، الفقرتان ٤٩ و ٥٠.

(٣) المرجع نفسه، الفقرة ٤٩.

(٤) انظر صندوق النقد الدولي، ورابطة التنمية الدولية، مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون - حالة التنفيذ، الصفحة ٢٥ من النص الانكليزي، والتعليق الناقد بقلم ر. غرينهيل "Seven HIPCs currently being denied interim relief by the IMF", Jubilee Research, Available from <http://www.jubileeresearch.org/hipc>, accessed 17 May 2002

(٥) صندوق النقد الدولي ورابطة التنمية الدولية، المبادرة المحسنة لديون البلدان الفقيرة والمثقلة بالديون وتحقيق القدرة على تحمل الديون الخارجية على الأمد الطويل، أعده موظفو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

(٦) انظر A/55/422، الفقرة ٢٨ و A/56/262، الفقرات ٢٥-٢٧.

(٧) معهد التنمية لما وراء البحار، ورقة استراتيجية الحد من الفقر، دراسة مؤسسية: التقرير النهائي المقدم إلى الشراكة الاستراتيجية لأفريقيا، لندن، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر

- (١٩) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، الفصل الأول، القرار ١: المرفق، الفقرة ٤٢.
- (٢٠) المرجع نفسه، الفقرة ٥١.
- (٢١) انظر البنك الدولي، تمويل التنمية العالمية ٢٠٠٢، تحليل وجدول موجزة (واشنطن العاصمة، ٢٠٠٢)، ص ١٠٦ من النص الانكليزي.
- (٢٢) البنك الدولي، تمويل التنمية العالمية ٢٠٠٢ (واشنطن العاصمة، ٢٠٠٢)، قرص مضغوط مستخدم كذاكرة قراءة.
- (٢٣) ”الوفاء بوعد المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون“.
- (٢٤) انظر إعلان الاجتماع الوزاري السادس للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، لندن، ٥ آذار/مارس ٢٠٠٢.
- (٢٥) إعلان الاجتماع الوزاري السادس للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، لندن، ٥ آذار/مارس ٢٠٠٢، ص ١ من النص الانكليزي.
- (٢٦) انظر ”الوفاء بوعد المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون“.
- (٢٧) إعلان اجتماع الوزراء السادس للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، لندن، ٥ آذار/مارس ٢٠٠٢، ص ٢ من النص الانكليزي.
- (٢٨) لمزيد من التفاصيل عن إعادة هيكلة الدين التجاري، انظر البنك الدولي، تمويل التنمية العالمية ٢٠٠٢، تحليلات وجدول موجزة (واشنطن العاصمة، ٢٠٠٢)، التذييل ٢.
- (٢٩) انظر الإعلان الصادر عن الاجتماع الوزاري السادس للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، لندن، ٥ آذار/مارس ٢٠٠٢، ص ٣.
- (٣٠) المصدر نفسه ص ٢.
- (٣١) طرح هذا الاقتراح لأول مرة في سياق أزمة الديون في فترة الثمانينات (الأونكتاد، تقرير التجارة والتنمية، ١٩٨٦ منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.86.II.D.5)، مرفق الفصل السادس)، وطرح في مرحلة لاحقة فيما يتصل بأزمة اقتصادات السوق الوليدة (الأونكتاد، تقرير التجارة والتنمية، ١٩٨٩، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.98.II.D.6)، الصفحات ٨٩-٩٣).



الجدول  
الديون الخارجية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية  
(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي			الشرق الأوسط وشمال أفريقيا			أفريقيا جنوب الصحراء			جميع البلدان النامية				
٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٠	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٠	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٠	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٠		
٧٨٧,١	٧٧٤,٤	٤٧٤,٧	١٩٦,٦	٢٠٣,٨	١٨٣,٥	٢٠٨,٩	٢١٥,٨	١٧٦,٩	٢٤٤٢,١	٢٤٩٠,٧	١٤٥٨,٤	مجموع أرصدة الديون	
٦٥٩,٧	٦٦١,٧	٣٧٩,٢	١٥٠,٣	١٥٣,٨	١٣٧,٨	١٦٨,٧	١٧٥,٨	١٤٩,٤	١٩٩٨,٧	٢٠٤٦,٤	١١٧٩,٣	الديون طويلة الأجل	
٤١٥,٧	٤١٥,١	٣٥٤,٢	١٤٣,٧	١٤٧,٠	١٣٦,٣	١٥٦,٥	١٦٣,٨	١٤٤,١	١٤٦٧,٦	١٤٨٩,١	١١١٣,٨	الديون العامة والديون التي تضمنها الدولة	
٢٤٤,٠	٢٤٦,٧	٢٥,١	٦,٦	٦,٨	١,٥	١٢,٣	١٢,٠	٥,٣	٥٣١,١	٥٥٧,٣	٦٥,٥	الديون الخاصة غير المضمونة	
١٠٣,٥	١٠٣,٨	٧٧,٢	٤٣,٩	٤٧,٧	٤٣,٩	٣٣,٨	٣٣,٣	٢٠,٩	٣٦٨,٦	٣٨٠,٠	٢٤٤,٤	الديون قصيرة الأجل	
٥,٨	٥,٨	٥٠,٠	١٤,٤	١٤,٤	١١,١		٤٠,٦	٢٦,٨		٩٨,٠	١١٢,٢	التأخرات	
١,٧	١,٧	٢٥,٦	٢,٧	٢,٧	٢,٩	١٤,٢	١٤,٣	٩,٣	٣٠,٨	٣٣,٣	٥٢,٧	متأخرات الفائدة	
٤,٢	٤,٢	٢٤,٥	١١,٧	١١,٧	٨,٢	..	٢٦,٣	١٧,٥	..	٦٤,٧	٥٩,٥	متأخرات أصل الدين	
١٥٦,٨	١٧٩,٢	٤٥,٤	٢٣,٦	٢٤,٩	٢٤,٢	١٤,٥	١٢,٣	١٠,٩	٣٨١,٩	٣٩٨,٦	١٦٣,٨	خدمة الدين المسددة	
													مؤشرات الدين (النسبة المئوية)
٣٣,٣	٣٨,٧	٢٤,٤	١٠,٢	١٠,٥	١٥,٠	١٢,٤	١٠,٢	١٢,٨	١٧,٦	١٨,١	١٨,١	١٨,١	خدمة الديون/الصادرات <sup>(١)</sup>
١٦٧,٠	١٦٧,٢	٢٥٥,٤	٨٥,٤	٨٥,٥	١١٣,٩	١٧٨,٨	١٧٧,٩	٢٠٨,٣	١١٢,٢	١١٣,٣	١٦١,٠	١٦١,٠	مجموع الديون/الصادرات
٨,٦	٩,٥	٤,٣	٣,٩	٣,٩	٦,٠	٤,٩	٤,١	٣,٩	٦,٠	٦,٣	٣,٨	٣,٨	خدمة الدين/الدخل القومي الإجمالي
٤٣,٣	٤٠,٩	٤٤,٦	٣٢,٨	٣١,٧	٤٥,٧	٧٠,٩	٧١,٣	٦٣,٠	٣٨,٢	٣٩,١	٣٤,١	٣٤,١	مجموع الديون/الدخل القومي الإجمالي
٦٥,٤	٦٥,١	١٣١,٧	٤٦,٣	٥٤,١	١١٢,١	١٢٧,٢	١٢٦,٦	١٣٦,٠	٤٠,٨	٤٥,٧	١٠٩,٥	١٠٩,٥	الديون قصيرة الأجل/الاحتياطيات
													بنود المذكرة <sup>(ب)</sup>
..	٥١٧,٤	١٠٠,٥	..	٨٢,٢	٤٨,٢	..	٦٣,٣	٢٤,٢	..	١٤٧٣,٤	٢٨٣,٧	٢٨٣,٧	مجموع أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر القادم إلى الداخل

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا			أفريقيا جنوب الصحراء			جميع البلدان النامية					
	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٠	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٠	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٠			
..	١ ٢٩١,٨	٥٧٥,٢	..	٢٨٦,٠	٢٣١,٧	..	٢٥٤,٢	٢٠١,١	..	٣ ٩٦٤,١	١ ٧٤٢,١	مجموع الخصوم <sup>(ج)</sup>
..	٦٨,٣	٥٤,٠	..	٤٤,٤	٥٧,٧	..	١٤١,٣	٧١,٦	..	٦٢,٢	٤٠,٨	مجموع الخصوم/الدخل القومي الإجمالي (نسبة مئوية)
..	٢٧٩,٠	٣٠٩,٤	..	١١٩,٩	١٤٣,٨	..	٣٠٧,٧	٢٣٦,٩	..	١٨٠,٣	١٩٢,٣	مجموع الخصوم/الصادرات (نسبة مئوية)
٢٤,٣	٢٠,٧	٦,٣	٢,٨	١,٣	١,٣	٥,٩	٤,٨	١,٧	٥٥,٣	٤٥,٤	١٧,٦	تحويلات الأرباح على الاستثمار الأجنبي المباشر
٥,٢	٤,٥	٣,٤	١,٢	٠,٥	٠,٨	٥,١	٤,٠	٢,٠	٢,٥	٢,١	١,٩	تحويلات الأرباح (نسبة مئوية)

(أ) صادرات السلع والخدمات.

(ب) تستثنى جنوب أفريقيا من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ وتستثنى يوغوسلافيا وتركمانستان من أوروبا ووسط آسيا.

(ج) يمثل مجموع الخصوم حاصل جمع أسهم مجموع الديون وأسهم الاستثمار الأجنبي المباشر المتوجه إلى الداخل.

المصدر: وجود نقطتين (٠٠) يعني عدم توافر بيانات.

ملاحظة: البنك الدولي، "تمويل التنمية العالمية" (واشنطن العاصمة، ٢٠٠١).

الجدول (تابع)  
الديون الخارجية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة  
انتقالية

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

أوروبا ووسط آسيا			جنوب آسيا			شرق آسيا والمحيط الهادئ			
٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٠	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٠	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٠	
٤٨٥,٩	٤٩٩,٣	٢١٩,٩	١٥٩,٣	١٦٤,٤	١٢٩,٥	٦٠٤,٣	٦٣٣,٠	٢٧٤,٠	مجموع أرصدة الديون
٣٨٤,٣	٣٩٦,٤	١٧٧,٧	١٥١,٩	١٥٦,٤	١١٢,٦	٤٨٣,٧	٥٠٢,٢	٢٢٢,٧	الديون طويلة الأجل
٢٨٤,٤	٢٨٤,٤	١٧٢,٨	١٤٠,٦	١٤٥,٠	١١٠,٨	٣٢٦,٨	٣٣٣,٩	١٩٥,٧	الديون العامة والديون التي تضمنها الدولة
٩٩,٩	١١٢,١	٤,٩	١١,٤	١١,٤	١,٧	١٥٦,٩	١٦٨,٤	٢٧,٠	الديون الخاصة غير المضمونة
٧٤,٥	٨١,٠	٤٠,٩	٥,٦	٦,٠	١٢,٤	١٠٧,٢	١٠٨,٤	٤٩,٢	الديون قصيرة الأجل
١٧,٨	٢٤,٣	١٩,٤	٠,٤	٠,٤	٠,١	١٢,٥	١٢,٥	٤,٩	المتأخرات
٦,٨	٩,٣	١٣,٠	٠,١	٠,١	٠,٠	٥,٢	٥,٢	١,٩	متأخرات الفائدة
١١,٠	١٥,٠	٦,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٠	٧,٣	٧,٣	٣,٠	متأخرات أصل الدين
٧٩,٤	٧٤,٩	٣٢,١	١٣,٨	١٤,٥	١١,٤	٩٣,٨	٩٢,٧	٣٩,٨	خدمة الدين المسددة
١٨,٤	١٨,١	..	١٢,٣	١٣,٦	٢٨,٧	١١,٥	١٠,٨	١٥,٧	مؤشرات الدين (النسبة المئوية)
١١٢,٥	١٢٠,٥	..	١٤١,٥	١٥٣,٧	٣٢٤,٧	٧٤,٢	٧٤,٠	١٠٨,٤	خدمة الديون/الصادرات <sup>(أ)</sup>
٨,٠	٨,١	٢,٦	٢,١	٢,٤	٢,٩	٤,٦	٤,٦	٤,٣	مجموع الديون/الصادرات
٤٩,٢	٥٣,٩	١٧,٨	٢٤,٥	٢٧,٠	٣٢,٤	٢٩,٤	٣١,٢	٢٩,٨	خدمة الدين/الدخل القومي الإجمالي
٥٥,٣	٦٢,٥	..	١٠,٢	١٢,٨	١٣٩,١	٢٤,٧	٢٨,٥	٥٧,٠	مجموع الديون/الدخل القومي الإجمالي
..	١٥٦,٥	..	..	٣٣,٢	٤,٥	..	٥٦٧,٥	٩٤,٠	الديون قصيرة الأجل/الاحتياطيات
..	٦٤٣,٨	..	..	١٩٧,٥	١٣٤,٠	..	١٢٠٠,٥	٣٦٨,٠	بنود المذكورة <sup>(ب)</sup>
..	٧٠,٤	..	..	٣٢,٥	٣٣,٥	..	٥٩,٣	٤٠,٠	مجموع أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر
..	١٥٦,٥	..	..	١٨٤,٧	٣٣٥,٩	..	١٤٠,٤	١٤٥,٥	القادم إلى الداخل
٤,١	٣,١	٠,٢	٠,٩	٠,٣	٠,١	١٧,٣	١٥,١	٥,١	مجموع الخصوم <sup>(ج)</sup>
٠,٩	٠,٧	..	٠,٨	٠,٣	٠,٢	٢,١	١,٨	٢,٠	مجموع الخصوم/الدخل القومي الإجمالي
..	..	..	..	..	..	..	..	..	(نسبة مئوية)
..	..	..	..	..	..	..	..	..	مجموع الخصوم/الصادرات (نسبة مئوية)
٤,١	٣,١	٠,٢	٠,٩	٠,٣	٠,١	١٧,٣	١٥,١	٥,١	تحويلات الأرباح على الاستثمار الأجنبي المباشر
٠,٩	٠,٧	..	٠,٨	٠,٣	٠,٢	٢,١	١,٨	٢,٠	تحويلات الأرباح (نسبة مئوية)

(أ) صادرات السلع والخدمات.

(ب) تستثنى جنوب أفريقيا من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ وتستثنى يوغوسلافيا وتركمانستان من أوروبا ووسط آسيا.

(ج) يمثل مجموع الخصوم حاصل جمع أسهم مجموع الديون وأسهم الاستثمار الأجنبي المباشر المتوجه إلى الداخل.

المصدر: وجود نقطتين (٠٠) يعني عدم توافر بيانات.

ملاحظة: البنك الدولي، "تمويل التنمية العالمية" (واشنطن العاصمة، ٢٠٠١).